به المحقق بل عرفت ان يكون هو المحقق وايضا قوله فيكون ما به المحقق وهو الوجود
ذاتيا اقول الوجود هو المحقق لا ما به المحقق وقيل ايضا لو كان الوجود عينا في
الواجب ومطلق الوجود مقول على الواجب والممكن ضرورة فهو اما بالتواطؤ او بالتشكيك والاول
يوجب تساوي افراده في الوجود وعدمه والثاني يلزم اما تركب ذاته او مقارنته للممكنات
او الترجيح بلا مرجح او الحاجة الى منفصل لان التشكيك على قسمين ما يكون بحسب الشدة والضعف
بان يكون المعنى في احدهما اشد واقوى في نفس ذاته كبياض الثلج مع بياض العاج وما يكون بحسب
وصف خارجي مثل الاولوية والتقدم كوجود الجوهر بالنسبة الى وجود العرض فانهما متساويان
في معنى الكون في الخارج لكن وجود الجوهر اولى واقدم لكونه قائما بذاته دون العرض ولا
شك في ان الاشد في القسم الاول مركب من اصل ذلك المعنى وزيادة منه ايضا فان بياض الثلج مشتمل
على اصل معنى البياض مع زيادة في البياض وفي القسم الثاني اصل المعنى متساوي في الكل
اي في الجوهر والعرض وزيادة بحسب الوصف فاذا كان التشكيك ههنا من القسم الاول يلزم التركيب
وان كان الثاني يلزم المقارنة او الترجيح او الحاجة والجواب ان المقول بالتشكيك
بالوجوه الثلثة بالنسبة سواء كان الاختلاف فيه بالشدة والضعف او بالاولوية وعدمها
او بالتقدم والتاخر يكون خارجا عن حقيقة الافراد والوجود مقول بالتشكيك بالوجوه الثلثة
بالنسبة الى الواجب والممكن فيكون خارجا عن حقيقة وجود الواجب ووجود الممكن فلا يكون الاختلاف
فيه بالشدة والضعف موجبا للتركيب في الحقيقة لان الاشد والاضعف هو الوجود المطلق
الخارج عن حقيقة الوجودات التي هي افراده فلا يكون الشديد فيه موجبا للتركيب في حقيقة
الافراد المعروضة لذا الاختلاف بالاولوية وعدمها وبالتقدم والتاخر موجبا لتساوي الافراد
في الحقيقة حتى يلزم احد الامور الثلثة فان الافراد يكون مشتركة في الوجود ومخالفة في
الحقيقة والاشتراك في العارض لا يوجب التساوي في الحقيقة فلا يلزم احد الامور الثلثة
قال والوجود من المحمولات العقلية لامتناع استغنائه عن المحل وحصوله فيه وهو من
المعقولات الثانية وكذا العدم وجهاتهما والماهية والجزئية والكلية والذاتية والعرضية
والجنسية والفصلية والنوعية اقول الوجود المطلق من المحمولات العقلية اما انه من المحمولات
فلامتناع استغنائه عن المحل لما عرفت انه زائد وما هو زائد على غيره يكون قائما به واما انه من
المحمولات العقلية فلانه يمتنع حصوله في الخارج لانه لو كان حاصلا في الخارج لكان موجودا فيه
ويمتنع ان يكون الوجود موجودا في الخارج اذ الموجود في الخارج ما له مفهوم مغاير للوجود وليس
للوجود مفهوم مغاير لنفسه يعرض له الوجود مغاير للوجود لان ما له الوجود معناه ما يتعلق به الوجود
ويتعلق الشيء بالشيء يقتضي تغاير المتنسبين فيكون ما له الوجود مغايرا للوجود فلا يكون الوجود ما
له الوجود والا لكان مغايرا لنفسه وهو محال وايضا لو كان الوجود موجودا في الخارج لكان له
وجود في الخارج ووجوده في الخارج ايضا موجود فيلزم التسلسل وهو محال والوجود من المعقولات
الثانية لانه من المعقولات المستندة الى المعقولات الاولى كالشيئية فانه ليس من

الوجود

الموجودات في الخارج موجود هو شيء او وجود بل الموجود هو انسان او فرس او حجر ونحو
وعين هذا يحمل عليه مفهوم ذلك الموجودات ان يكون لها وجود وكذا العدم من المعقولات
الثانية لانه يستند الى المعقولات الاولى وليس في الاعيان موجود هو عدم وكذا جهات الوجود
والعدم اي الوجوب والامكان والامتناع من المعقولات الثانية فانها امور مستندة
الى المعقولات الاولى ولم يوجد في الخارج ما يطابقها اي لم يوجد موجود هو وجوب او
امكان او امتناع وكذا الماهية من المعقولات الثانية فان الماهية تصدق على الحقيقة
باعتبار ذاتها لا من حيث انها موجودة او معدومة وما تصدق عليه الماهية كالانسان
والفرس من المعقولات الاولى والماهية تستند اليهما من حيث هي في العقل ولم يوجد في
الخارج موجود هو ماهية وكذا الكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية
والفصلية والنوعية من المعقولات الثانية فانها تستند الى المعقولات الاولى في العقل
ولم يوجد في الخارج موجود هو كلي وجزئي او ذاتي وعرضي وجنس او فصل او نوع فهذه
الامور من المعقولات الثانية وهي من الاعتبارات العقلية لا من الامور الموجودة في الاعيان
قال وللعقل ان يعتبر النقيضين ويحكم بينهما بالتناقض ولا استحالة فيه وان يتصور
عدم جميع الاشياء حتى عدم نفسه وعدم العدم بان يتمثل في الذهن ويرفعه وهو ثابت
باعتبار وقسيم باعتبار ولا يصح الحكم عليه من حيث هو ليس بثابت والا تناقض ولهذا انقسم
الى ثابت في الذهن وغير ثابت فيه ويحكم بينهما بالتمايز وهو لا يستدعي الهوية لكل من
المتمايزين ولو فرض له هوية لكان حكمه حكم الثابت اقول للعقل ان يعتبر النقيضين
بان يحضرهما في الذهن ويحكم بينهما بالتناقض وذلك لان العقل يحكم بالتناقض بين النقيضين
فيتوقف حكمه على تصور التناقض بين النقيضين وتصور التناقض بين النقيضين يتوقف
على تصور النقيضين لان تصور النسبة بين الشيئين يتوقف على تصورهما فله ان يتصورهما
ويعتبرهما ويحكم بينهما بالتناقض ولا امتناع في ذلك اذ اجتماع صورة النقيضين في العقل
ليس جمعا بين النقيضين لان صورتي النقيضين ليستا نقيضين حتى يمتنع الاجتماع بينهما
وقد عرفت ان الصورة العقلية لا يلزم ان يكون مساوية للصورة العينية في اللوازم
بل ثبوت صورة احد النقيضين في العقل ولا ثبوتها فيه متناقضان ولا يمكن الاجتماع
بينهما فاذا تصور العقل النقيضين معا يحكم بالتناقض بين النقيضين بحكم بانهما لا يجتمعان
ولا يرتفعان في العقل وللعقل ان يتصور جميع الاشياء موجودة كانت في الخارج
او معدومة وان يتصور عدم جميع الاشياء حتى عدم نفسه وان يتصور عدم
العدم بان يتمثل عدم العدم في الذهن صورة معقولة ويرفعه فيكون العدم
ثابتا باعتبار تمثله في الذهن وقسيما للموجود باعتبار انه رفعه وهو المراد من قوله
وهو ثابت باعتبار وقسيم باعتبار وعلى هذا يكون الضمير راجعا الى العدم لا الى عدم
العدم ويمكن ان يكون المراد منه ان عدم العدم يكون ثابتا باعتبار انه متصور

Copyright © King Saud University